الفساد وحدوث الأزمات:
دراسة في طبيعة العلاقة، وتحليل للأسباب، الآثار وتحديات المواجهة
- مع الإشارة لحالة البلدان العربية -

(ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول إدارة الأزمات بالوطن العربي: الواقع والتحديات. يومي 09-10 ديسمبر 2015 بجامعة أحمد دراية بأدرار – الجزائر. محور المشاركة: المحور الثاني)

د. بن سانية عبد الرحمان، أستاذ محاضر بجامعة غرداية
د. بلعور سليمان، أستاذ محاضر بجامعة غرداية

مقدمة

إن الحديث عن الأزمات وتداعياتها – لاسيما في ظل ما شهده العالم العربي ولا يزال يشهده من أحداث عدم استقرار وثورات- وإن بحث سبل إدارة هذه الأزمات ونجاعة الأساليب المستخدمة فيها، كل ذلك يستدعي لزاما تشخيصا عميقا وشاملا للأسباب التي تقف وراء حدوث هذه الأزمات كمرحلة أساسية لبناء رؤية واضحة تسمح بإدارة نقاش واع حول أنسب الآليات المختارة لإدارة تلك الأزمات ومواجهتها.

ومما لا شك فيه أن الإخفاقات في برامج التنمية بالعالم العربي جعلت من المجتمعات العربية تدور في حلقة مفرغة من الفقر يصحبها شعور باليأس عن قدرة راسمي الخطط التنمية ومنفذيها في هذه البلدان عن الإتيان بشيء جديد يفتح الأمل بتحقيق أبسط متطلبات النجاح الاقتصادي من ارتفاع الدخل الفردي إلى مستوى لائق، وتراجع البطالة، وضمان حرية الرأي، بله الحديث عن رفاه اقتصادي أو قوة اقتصادية وطنية يعتد بها إقليميا ودوليا.

ولقد كان من القضايا الحساسة التي طرحت في السنوات الأخيرة كسبب رئيس من أسباب تقويض جهود التنمية في العالم العربي –خصوصا- ممارسات الفساد التي استشرت بشكل كبير جعلها حديث المواطن العادي قبل المتخصص في شؤون التنمية والاقتصاد أو السياسة، وأصبحت هذه القضية مؤشرا خطيرا لفقدان الثقة بين السلطة الحاكمة وأفراد المجتمع بشكل يهدد استقرار المجتمع وتماسكه.

وبناء على ذلك، فإن هذا البحث يحاول التركيز على جانب يراه هاما من جوانب حدوث الأزمات، ويشكل اهتماما بارزا في المشهد العربي الراهن ألا وهو الفساد(*)، وذلك ضمن هدف **معالجة إشكالية رئيسية تُعنى ببحث العلاقة بين الفساد وحودث الأزمات: هل تسير العلاقة بينهما في اتجاه واحد؟ وأي المتغيرين في هذه العلاقة سبب للآخر؟ أم أن العلاقة تبادلية تجعل من كل متغير سببا ونتيجة في الآن ذاته؟**

I. محاربة الفساد خاصية مميزة للحكم الراشد

إن الحديث عن الفساد يقتضي بالضرورة الحديث عن الحكم الراشد لأن ممارسات الفساد هي مظهر من مظاهر ضعف الحكم الراشد، كما أن محاربته بالمقابل هي مقتضى من أهم مقتضياته، والكثير من المصطلحات التي تطرح في هذا البحث كالمساءلة والشفافية والحوكمة وغيرها ترتبط بهذا المفهوم مما يقتضي التعريف به أولا. وفيما يلي بيان موجز لهذا المفهوم ولأهم ركائزه التي يقوم عليها.

I-1 مفهوم الحكم الراشد

لفظ الحكم الراشد هو أحد لفظات التعريب التي أعطيت للمصطلح الانجليزي "governance"، علما أن المصطلح العربي الأدقّ لهذه الكلمة أثار -ولا يزال- جدلاً واسعا نظراً لاعتبارات سياسية ودينية مختلفة، بالرغم من أنّ المفهوم الذي تدلّ عليه هذه الكلمة معروف منذ وقت ليس بقصير، ولكن لم تبرز الحاجة إلى التعبير عنه بصورة أكثر دقّة إلاّ في بداية التسعينات.[1]

وقد تبنّى تقرير الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2003) الذي وضعه قسم البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصطلحين هما "إدارة الحكم" و"الحكم الجيد" للإشارة إلى مفهومي "governance" و " good governance" على التوالي .

(*) من الموافقات غير المقصودة أن يتوافق ربط الحديث عن الأزمات بالفساد في هذا البحث بتاريخ انعقاد هذا الملتقى في اليوم العالمي لمحاربة الفساد وهو التاسع من ديسمبر في كل سنة !

1 عدوان شارل، تعريب لفظة governance ، مجلة إدارة الحكم : أخبار وأفكار، نشرة إخبارية إلكترونية شهرية تصدر عن مكتب نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجلّد1 ، نوفمبر 2007 ،ص: 9.

ومع ذلك فإن المصطلحات التي تطلق على الحكم الراشد متعددة، حيث لم يتم التوافق على مفهوم واحد، ولكنها كلها تشير إلى نفس المضمون، ومن هذه المصطلحات : الحكم الصالح، الحكم الرشيد، الحكم السديد، الحكم السليم، والحكم الديمقراطي الصالح، الحكمانية، الحكامة، الحاكمية... .[1]

إن مفهوم "الحكم الراشد" يشير إلى "الطريقة التي تباشر بها السلطة إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية"، واستطاعت المنظمات الدولية من خلال الترويج لهذا المصطلح طرح العديد من القضايا الحساسة كالفساد، الديمقراطية، المشاركة، حقوق الإنسان، التعددية السياسية والعرقية، وغير ذلك من خصائص السيادة الوطنية للدول.[2]

وعرفه PNUD في تقرير التنمية البشرية لعام 2002 بأنه: "ممارسة النشاط الاقتصادي، السياسي والإداري لغايات إدارة الأعمال في البلد في كل المستويات".

كما عرفته لجنة « gouvernance globale » المنشأة عام 1992 برئاسة C.W. Brandt تعريفا يشمل مختلف جوانبه: "الحكم الراشد هو العملية المستمرة لإعادة التوازن بين مصالح مختلف الفاعلين، هذه المصالح المتضاربة غالبا".[3]

وتلخيصا فإن أهم جوانب تعريف الحكم الراشد تضم ما يلي:[4]

- الحكم الراشد يدعم الحوار،
- الحكم الراشد يراعي تعدد الفاعلين، سواء كانوا مؤسسات دولة، أو مؤسسات خاصة، أو ممثلي المجتمع المدني،
- الحكم الراشد يركز على أقل دولة من أجل حكم ليبرالي،
- لا يقبل هذا المفهوم اللجوء إلى القوة والنهب كوسائل لبلوغ السلطة، وهو يدعم الممارسات الديمقراطية،
- يستند الحكم الراشد في جانب أساسي منه على المسؤولية.

I-2 مستويات الحكم الراشد

تتضمن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الراشد ثلاثة أبعاد مترابطة هي: البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها للناس (الديمقراطية)، البعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها في تحقيق التنمية، والبعد الاقتصادي الاجتماعي المتعلق ببنية المجتمع وحيويته. وهذه الأبعاد الثلاثة متكاملة ومتفاعلة مع بعضها في إنتاج الحكم الراشد، إذ لا يمكن الوصول إلى إدارة عامة كفؤة من دون ضمان حياد هذه الإدارة واستقلالها عن نفوذ السياسيين، ولا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة كفؤة وفاعلة أن تضمن إنفاذ السياسات العامة. كما أن هيمنة الدولة على المجتمع المدني سيؤدي إلى تغييب تأثير المجتمع في السياسات العامة، وتغييب قدرته على مساءلة السلطة السياسية والإدارية ومحاسبتها.[5]

I-3 ركيزتا الحكم الراشد حسب البنك الدولي

حسب تقرير للبنك الدولي بخصوص الحكم الراشد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعنوان "إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة"، فإن علاقات الحكم الجيد يمكن تحليلها من خلال قيمتين هما:[6]

- **التضمينية**: وتترجم المساواة بين الجميع، حيث تعني أن كل من له مصلحة في إدارة الحكم ويودّ المشاركة فيها يمكنه فعل ذلك على قدم المساواة مع الجميع، وبذلك يكون الحكم الجيد تضمينيا وليس حصريا.
- **المساءلة**: وتنبع من مفهوم التمثيل الشعبي، وتعني أن كل من تمّ اختيارهم للحكم باسم الشعب هم عرضة للمساءلة من قبل الشعب نفسه، سواء على إخفاقاتهم أو نجاحاتهم.

إن التضمينية تفرض مساواة بالحقوق، بما فيها الفرص المتساوية بالمشاركة، فهي بذلك ذات اتجاهين: من الشعب إلى الحكومة ويعني هذا الاتجاه إمكانية الشعب مساءلة الحكومة والمشاركة في إدارة الحكم، ومن الحكومة إلى الشعب ويعني هذا الاتجاه أن الشعب يحصل على معاملة متساوية من الحكومة في الحقوق على اختلاف أنواعها. (انظر الشكل رقم 01).

---

[1] أيمن طه حسن أحمد، المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية بنابلس، 2008، ص: 18.

[2] لمياء محمد أحمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2002، ص:36.

[3] Brahim Lakhlef, la bonne gouvernance, dar El-Khaldounia, Alger,2006, p : 14.

[4] IBID, p : 15.

[5] بسام دله، الحكم الصالح، من الموقع:
http://www.baladnaonline.net/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=56777&Itemid=72 (12/01/2012)

[6] تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت عنوان: إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة" ، الطبعة العربية، دار ساقي، لبنان، 2004، ص: 26.

أما المساءلة فهي ترتكز على المعرفة والمعلومات (الشفافية في آليات إدارة الحكم)، وكذلك على دوافع تشجع الذين يحكمون باسم الشعب على القيام بذلك بأمانة وفعالية ونزاهة (أي التنافسية في عملية إدارة الحكم)، وبذلك فإن المساءلة تشمل الشفافية والتنافسية، وهي تتضمن نوعين (انظر الشكل 01) هما:[1]

- المساءلة الخارجية: عندما يسائل الشعب الحكومة
- المساءلة الداخلية: حينما تُقِيم الحكومة أنظمةً متنوعة، وحوافز لإدارة سلوك المنظمات، مثل فصل السلطات، وإنشاء أجهزة رقابة مستقلة، والمثال الواضح في ذلك سلطة القضاء على الجهاز التنفيذي في منعه من تجاوز صلاحياته.

الشكل رقم 01: التضمينية والمساءلة ركيزتا الحكم الجيد حسب البنك الدولي

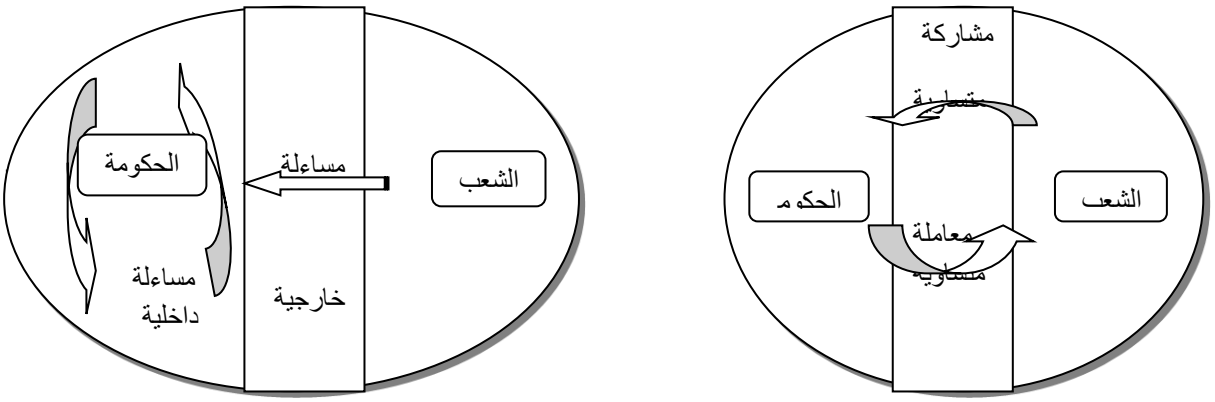

المصدر: تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت عنوان: إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة" ، الطبعة العربية، دار ساقي، لبنان، 2004، ص ص: 61،59.

إن دراسات البنك الدولي تركز على ظاهرة محاربة الفساد باعتبارها الخاصية الأساسية المميزة للحكم الراشد، ولأن الفساد يتعارض مع التضمينية و يرتبط بغياب المساءلة.

II. الفساد: مفهومه، أنواعه، أسبابه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

1-II تعريف الفساد

تتعدد التعاريف المعطاة لمفهوم الفساد ويمكن أن نذكر منها:[2]

- ✓ تعريف منظمة الشفافية للفساد بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة".
- ✓ تعريف البنك الدولي الذي يرى أن الفساد هو: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، وهو يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة، للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة".

ويلاحظ أن هذا التعريف، يحدد آليتين رئيسيتين من آليات الفساد:

- آلية دفع "الرشوة" و"العمولة" إلى المسؤولين، لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.
- الرشوة المقنعة أو "العينية" في شكل وضع اليد على "المال العام" والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي.

- ✓ وتَعتبر المنظمة العربية للتنمية الإدارية فسادًا كل استغلال أو اكتساب غير مشروع، أو ليس على وجه حق، لعنصري القوة في المجتمع: سلطة المال والسلطة السياسية. وترى أنها تعتمد تعريفا أوسع من التعاريف المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) والبنك الدولي، إذ

---

[1] المرجع السابق، ص: 60.

[2] انظر:

- منير الحمش، الاقتصاد السياسي: الفساد-الإصلاح-التنمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص ص: 15-23.
- عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد: دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 49، ربيع 2009، ص ص: 90-91.

لا يقتصر مفهومها للفساد على الفساد الناتج عن النشاط التجاري ومقاولات الإنشاء والتجهيز، أي الرشوة وشراء الذمم وما إلى ذلك، بل يشمل أيضاً الفساد السياسي، بما في ذلك غياب الحكم الرشيد واستقلالية القضاء، وتداخل السلطات، وتأثير المال السياسي على صناديق الاقتراع، بما يؤدي إلى إفساد السيرورة الديمقراطية.[1]

- ✓ وتركز تعاريف أخرى للفساد على الجانب الأخلاقي، وترى أن الفساد هو: "انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين"، وهنا يشتمل الفساد على الرشوة والاختلاس والغش والتهرب الضريبي، وغير ذلك. لكن هذا التعريف يركز على بعد واحد للفساد هو البعد الأخلاقي، وهو بُعدٌ وإن كان مهماً إلا أنه يتعلق بجانب واحد، وهو نسبي ويختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمان إلى آخر.
- ✓ ويرى الباحث منير الحمش أن خلاصة القول في تعريف الفساد أنه: "ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، توجد في جميع دول العالم، وإن اختلف مدى خطورتها من دولة لأخرى، وتتلخص في قيام البيروقراطيين أو السياسيين باستغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة، والفساد قد يكون كبيراً عندما يرتبط بالمشروعات الوطنية، كمشروعات البنية التحتية، وفي هذا الحال يقع عبئه على أفراد المجتمع جميعاً، كما قد يكون صغيراً عندما يكون مرتبطاً بالموظفين في المراكز الإدارية الدنيا، ويكون ضحاياه في هذا المجال المواطنون الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم" و " يحصل الفساد عند خطوط التماس ما بين القطاعين العام والخاص".[2]

II-2 أنواع الفساد

تتنوع تصنيفات الفساد حسب المعيار المعتمد للتصنيف، ويمكن الإشارة إلى المعايير التالية:[3]

أ) **معيار مستوى ونطاق الفاعلين**: وحسب هذا المعيار ينقسم الفساد إلى:

- **الفساد الكبير**: وهو الذي ينخرط فيه كبار قادة الدولة والموظفون في المستويات العليا، وهو يضم الفساد الرئاسي، وفساد المؤسسات السياسية كالبرلمان والهيئة التنفيذية، والفساد المرتبط بالأحزاب والانتخابات (مثل إساءة السلطة لتمويل الأحزاب والحملات الانتخابية وشراء الأصوات...)
- **الفساد الصغير**: وهو الذي يمارسه أي موظف حكومي يقوم بأعمال روتينية عند مستوى متدن من الإدارة.

ب) **معيار مدى انتشار الفساد**: وأنواع الفساد حسب هذا المعيار هي:

- **الفساد الفردي أو العرضي**: ويتعلق بأعمال عرضية غير منظمة تشمل عادة أفرادا منعزلين، وقد يطلق عليه اسم الفساد غير المركزي، في مقابل الفساد المركزي الذي يتسم بالتنظيم، ويتورط فيه عدد كبير من الأشخاص، يديرهم مسير سياسي يوزع المنافع على أعضاء هيكل الفساد.[4]
- **الفساد المؤسسي**: ويشمل عددا كبيرا من الموظفين في مؤسسات أو قطاعات محددة، ويمتاز بأنه ذو طابع تضخمي، أي ينتشر من مؤسسة إلى أخرى.
- **الفساد المنظم أو المستقر**: وهو الذي أشرنا إليه بتسمية الفساد المركزي، ويمتاز بانتشاره الكبير حتى يصبح عادة روتينية مقبولة كوسيلة لإجراء الصفقات.

وقد أشار البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في إفريقيا عن اتساع مفهوم الفساد ليشمل العديد من المجالات غير المعتبرة سابقا، ولا يمكن قياسها كميا بصفة دقيقة، وهي ذات أثر سلبي على التنمية، وسماها "ممارسات الفساد الهادئة" "quiet corruption"، للإشارة إلى مختلف أنواع الممارسات الخاطئة في الخطوط الأمامية لمقدمي الخدمات (المعلمون والأطباء والمفتشون، وغيرهم من المسؤولين الحكوميون في الخطوط الأمامية للخدمة)، هذه التصرفات لا تشمل فقط ملاحظة الانحرافات المحتملة مثل التغيب عن العمل، ولكن الانحرافات في السلوك، مثل بذل القليل من الجهد اللازم، أو ربط الجهد بتحقيق منفعة شخصية.[5]

---

[1] عامر خياط ، مكافحة الفساد: الإشكاليات والمعوقات والفجوات ، من الموقع:
www.arabanticorruption.org/images/dr.khayat1.doc

[2] منير الحمش، مرجع سابق، ص: 23.

[3] رمزي محمود حامد ردايدة، أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، رسالة ماجستير في تخصص علوم سياسية/اقتصاد سياسي دولي، جامعة اليرموك-الأردن، (غ م)، 2006، ص ص: 50-70.

[4] William EASTERLY, les pays pauvres sont-ils condamnés à le rester ?, ed. groupe Eyrolles, Paris, 2008, p : 300.

[5] The world bank, Africa development indicators: silent and lethal How quiet corruption undermines Africa's development efforts, 2010, pp: 1-2.

وعلى العكس من ممارسات الفساد المعروفة التي تنطوي على تبادل سرقات المال، أو تقديم الرشاوى، فإن هذه الممارسات أقل بروزا أو "صخبا"، وبالتالي أقل احتمالا لجذب اهتمام الجمهور، بالرغم من أنها منتشرة بشكل واسع، ولها عواقب ضارة على المدى الطويل، لاسيما على الفقراء ذوي الاعتماد الكبير على الحكومة لتلبية احتياجاتهم الأساسية، بالتالي فهم أكثر عرضة لصدمات سوء الخدمات. وكمثال أوضح تقرير البنك الدولي أن من بين أسباب انخفاض استخدام الأسمدة من طرف المزارعين الأفارقة هو انتشار نوعية رديئة من الأسمدة في السوق، على الرغم من قدرة المنتجين على إنتاج نوع جيد من الأسمدة، وضعف الضوابط على المنتجين (43% من تحليل الأسمدة التي تباع في غرب أفريقيا في 1990 تبين أنها تفتقر إلى المواد الضرورية مما يعني أنها كانت غير فعالة في الأساس**).**

3-II أسباب الفساد ومحدداته

عادة ما يُفسَّر الفساد كنتيجة لحدوث تباينات بين مصلحة الموكِّل (المصلحة العامة) ومصلحة الوكيل (الموظف) وسعي هذا الأخير إلى تحقيق مصلحته الشخصية، مع وجود طرف ثالث (الزبون) يستفيد من أعمال الوكلاء فيسعى للتأثير على قراراتهم بطرق غير مشروعة. وهذه النظرة النفعية هي التي يستند مدخل الاقتصاد السياسي إليها في تفسير قرار الفساد، حيث يعتبر أن قرار انتهاك القانون بممارسات الفساد ينجم عن حسابات عقلانية رشيدة للمنافع المتأتية والتكاليف المتوقعة، وتحسب التكاليف بالمعادلة:[1]

التكلفة المتوقعة لممارسة الفساد = احتمال الإمساك بمقترفها × احتمال الإدانة ×

فكلما كانت المنافع المتوقعة أكبر من التكاليف المحتملة كلما تعزز قرار ممارسة الفساد.

وإضافة إلى هذا المدخل النفعي الشخصي، فإن الظروف الاقتصادية السائدة تساعد على تغذية الميول إلى الفساد، فمثلا يزداد فساد الموظفين كلما كانت أجورهم الاسمية منخفضة وكان المناخ الاقتصادي يتسم بارتفاع معدل التضخم مما يسبب تدهور القدرة الشرائية، ويعزز بالتبعية قابليتهم للإغراء والبحث عن مصادر أخرى للدخل لا يجيزها القانون.[2]

وبالإضافة إلى ما ذكر، فإن أسباب الفساد ومحدداته تتعدد بشكل يصعب حصره، ومن هذه الأسباب والمحددات نشير إلى:[3]

- التنوع العرقي: فقد أكدت أعمال الأستاذ Jakob Svensson بجامعة ستوكهولم، وPaulo Mauro العامل بـ FMI أن الفساد يكون أكثر انتشارا في المجتمعات التي تعرف تعددية عرقية. وقد أوضح Svensson أن السبب يرجع في جانب منه إلى تدفق المساعدات الخارجية التي يمكن تحليلها بأنها موارد مشتركة تسعى كل جماعة عرقية إلى الاستحواذ عليها لحسابها الخاص.
- وجود تقييدات أمام التبادل الدولي: فكلما كانت السلع المستوردة خاضعة لرسوم جمركية عالية كلما حفز ذلك على تقديم رشاوى لأعوان الجمارك لتوريد هذه السلع (المطلوبة في السوق المحلي طبعا) بتكاليف منخفضة. وهذا ما أثبتته دراسة حديثة بيّنت الارتباط الوثيق بين تقييد التبادل الدولي وارتفاع مستوى الفساد.
- نوعية المؤسسات: فوجود وظيفة عمومية ذات نوعية منظمة على أساس مبدأ الجدارة سيشكل جدارا واقيا أمام الفساد.

ويمكن هيكلة أسباب الفساد في مجموعات مختلفة كالتالي:[4]

- **الأسباب السياسية**: وترتبط بالفساد في القمة الحاكمة، والفساد أثناء عمليات الانتخاب، وممارسة السلطة لكسب مصالح شخصية.
- **الأسباب الاقتصادية**: ومن بينها اتساع الفجوة بين الدخول الاسمية والدخول الحقيقية بفعل التضخم مما يدفع الموظفين إلى الرشوة والاختلاس لسد تلك الفجوة، واختلال توزيع الدخل بصفة عادلة داخل المجتمع مما يمكن الأغنياء من استغلال الفقراء بالمال لتحقيق مصالحهم، وعدم الاتزان بين تنامي الأموال الممنوحة لأجهزة الدولة لتحقيق التنمية ومستوى تأهيل هذه الأجهزة والرقابة عليها في التصرف بالمال العام، والأزمات الاقتصادية التي تسبب ندرة بعض السلع وتنشيط السوق السوداء، وانتشار أنماط استهلاك جديدة لا يملك محدودو الدخل مجاراتها (في ظل غياب الوازع الأخلاقي) إلا باللجوء إلى الرشوة والفساد...

---

[1] رمزي محمود حامد ردايدة، مرجع سابق، ص ص: 85-86.

[2] المرجع السابق، ص: 87.

[3] William EASTERLY, op cit, pp:302-306.

4 المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، أعمال مؤتمرات عام 2008، طبع سنة 2008، ص ص: 114-120.

- **الأسباب القانونية والقضائية**: وتعود إلى وجود ثغرات في القانون، واستغلال العاملين في القضاء لصلاحياتهم لتحقيق منافع غير مشروعة عن طريق الرشوة، وأيضا إلى اعتماد الأجهزة القضائية والأمنية على الأساليب التقليدية في التحقيق وإثبات التهم، وعدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير.
- **الأسباب الاجتماعية**: كتفشي الفساد كسلوك معتاد لدى الموظف بل كحق أحيانا، وتوظيف العلاقات الشخصية والأسرية في التعامل، وشيوع الوساطات التي يمارسها أصحاب النفوذ الاجتماعي، وانتشار عادات سيئة في الجهاز الإداري (كعدم الاهتمام بالوقت والمواعيد وعدم المحافظة على الممتلكات العامة واستخدامها للأغراض الشخصية،...) تخلق إحباطا اجتماعيا في تطور الإدارة ونزاهتها، ويحرض على الممارسات المنحرفة.
- **الأسباب الإدارية والمؤسسية**: مثل منح صلاحيات واسعة للمنظمات الإدارية الناشئة دون رقابة كافية، مما يشجع على إساءة استغلال المنصب، والتساهل في اختيار القيادات الإدارية دون ضابط من معايير الكفاءة والنزاهة، وعدم مواكبة سياسة الأجور للظروف الاقتصادية ومتطلبات المعيشة، وشيوع النمط التسلطي والبيروقراطي بين المستويات الإدارية، وغياب آليات المساءلة والشفافية...

II-4 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد

للفساد آثار اقتصادية واجتماعية متعددة نذكر منها:[1]

- إعاقة الاستثمار بسبب أن الفساد يرفع من تكلفته، وقد أصبح شائعا أن المستثمر الأجنبي على الخصوص عندما يريد التوجه نحو بلد ما للاستثمار فإنه يسأل أولاً عن الفساد والروتين والبيروقراطية، كما يلجأ إلى منظمات الشفافية العالمية ذات المصداقية ليعتمد على دراساتها قبل اتخاذ قراره. وتشير إحدى الدراسات إلى أن تأثير الفساد في الاستثمار الأجنبي يشبه تأثير الضريبة فيه، وأنه كلما زاد معدل الفساد زاد التأثير السلبي في الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير دراسة أخرى إلى أن تخفيض الفساد بنسبة 30% سيزيد الاستثمار بنسبة 4%، ويزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.5% سنوياً. ويتكلم بعض الباحثين عن "مضاعف الفساد" قياساً على "مضاعف الاستثمار" لكينز، والذي يولد هو الآخر سلسة من الآثار المتتابعة.
- يقلل الفساد من الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة بسبب التهرب الضريبي وزيادة نسبة الهدر والضياع في المشروعات العامة، وزيادة نفقات أجهزة المراقبة والمتابعة، ...
- يقلل الفساد من نوعية المرافق العامة وكفاءتها.
- يشوه الفساد تركيب النفقات العامة: فالمسؤول الحكومي الفاسد يتجه إلى إقامة المشروعات الكبيرة، والتجديد الدائم لأنظمة الدفاع، والمعروف أن هذه المشروعات تحمل خزينة الدولة قسماً هاماً من إيراداتها، وهي ضرورية بلا شك، لكن يجب أن تتم ضمن نظام دقيق ورقابة وشفافية، فإذا ما تسرب إليها الفساد فإن معناها سيصبح حجب نسبة عالية من الإنفاق العام عن مجالات مطلوبة وتهم المجتمع بكامله، كالصحة والتعليم وتنمية الموارد البشرية.
- يشوه الفساد الأسواق وتخصيص الموارد: وذلك من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة على نظم التفتيش لتصحيح فشل السوق.
- إجراءات التوظيف والترقية والتعيين في الحكومة ومؤسسات القطاع العام إذا ما قامت على أساس من المحسوبية أو الرشوة، فإنها ستؤدي إلى تخفيض نوعية الإدارة وكثرة القرارات الخاطئة، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الأداء وتشويه سوق العمل.
- يزيد الفساد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل والتوظيف.
- يعمل الفساد على تعميم ثقافة الفساد مما يجعل الرشوة أمرا طبيعيا، بل حقا مشروعا كما ذكرنا، ولهذا النوع من الثقافة خطر كبير على المجتمع، وعلى علاقات الأفراد فيما بينهم، وفيما بين المجتمع والأفراد والدولة، لأنها تزعزع الثقة بالدولة ومؤسساتها، وتضعف من ثقة الناس فيما بينهم.
- يتصاحب الفساد مع عجز كبير في ميزانية الدولة، وحسب معيار درجة الفساد فإن متوسط عجز الميزانية في الدول الأقل فسادا بلغ 3.1%، بينما وصل إلى أكثر من الضعف (6.7%) في الدول الأكثر فسادا.[2]

III. الفساد والأزمات: طبيعة العلاقة واتجاهها

---

1 انظر:
- منير الحمش، مرجع سابق، ص ص: 28-31.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص: 121-124.

2 William EASTERLY, op. cit. p :299.

إن بحث طبيعة العلاقة بين الفساد وحدوث الأزمات يدفع إلى التساؤل التالي: هل الفساد هو السبب الكامن وراء حدوث الأزمات؟ أم العكس هو الصحيح حيث أن الأزمات هي التي تدفع إلى تنامي الفساد وتفاقمه؟

إن مطالعة البحوث التي تشير إلى علاقة الأزمات بالفساد تجعل الباحث يقف على طرفين متقابلين لهذه العلاقة، ففي حين يرى بعضها أن الفساد هو السبب الكامن وراء اندلاع الأزمات لاسيما أزمات عدم الاستقرار، أي أن اتجاه العلاقة هو من المتغير الأول إلى الثاني، نجد بحوثا أخرى ترى أن للعلاقة اتجاها عكسيا من الثاني إلى الأول، وفيما يلي إشارة توضيحية إلى كلا الطرحين.

1-III الأزمات سبب من أسباب انتشار الفساد: الوجه الأول للعلاقة

يرى الباحث Mathias Kinezero أن أسباب حدوث الفساد متعددة منها ما هو عام موجود في كل الحالات، ومنها ما هو خاص يعود سببه الرئيس إلى وجود أزمة في المجتمع، وإن وجود أزمة يعيشها المجتمع سواء كانت أزمة صراع سياسي أو أزمة اقتصادية (وهو ما ركز عليه هذا الباحث في مقاله) سبب رئيس في انتشار الفساد وتفاقمه، فإن المجتمع حينما يكون في حالة استقرار وحالة اقتصادية جيدة فإنه لا يعير اهتماما كافيا لملفات الفساد، ولكن في وقت الأزمة الاقتصادية فإن أي شكل من أشكال الفساد يكون محل تحسس كبير من المجتمع ولا يمكن أن يمر متسترا، وذلك بسبب تراجع المداخيل والتنبه إلى كل خطر يقف وراء ابتلاعها وفي مقدمة ذلك الفساد.[1]

إن وجود أزمة اقتصادية تضرب بقوة سير هياكل الدولة سينشأ عنه تدهور في الظروف المعيشية للسكان فيكون ذلك سببا في تفاقم الفساد. فكلما كانت البيئة الاقتصادية غير ملائمة تتسم بوجود أزمة كلما نشأت سلوكات الفساد، حيث يؤدي انتشار الفقر والبطالة إلى بحث الأفراد عن منافذ غير متوقعة (ولو كانت غير قانونية ولا أخلاقية) للخروج منه، مع ضعف ثقتهم في قادتهم لإخراجهم من الأزمة، وازدياد اعتقادهم أنهم ضحايا الفساد الذي سينخرطون فيه بدافع من الظروف التي يعيشونها .

ومن التعليلات التي قدمها هذا الباحث في تبريره لاتجاه العلاقة من الأزمة إلى الفساد ما أشار إليه تقرير مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية سنة 2012 والذي بين أن الدول التي تشهد عنفا أكثر من غيرها في منطقة الشرق الأوسط هي الدول التي يتفشى فيها الفساد بشكل أكبر.

كما أشار أيضا إلى دراسة Sebudandi et Nimubona بعنوان « Le phénomène de la corruption au Burundi, Révolte silencieuse et résignation »، والتي بينت أثر أزمة بوروندي على انتشار الفساد في هذا البلد وتفاقمه. لقد توصلت هذه الدراسة في نتائجها إلى أن الأسباب الرئيسية للفساد هي: الفقر (وهو أهم سبب)، الإفلات من العقاب، غياب الحوكمة، غياب الشفافية، وجود ممارسات تقليدية تدعم الفساد، الجشع المرتبط بإرادة البعض في الإثراء السريع، وغياب الإرادة السياسية لمكافحة الفساد. ولكن ذلك لا يلغي أن الأزمة التي عرفها بوروندي والتي أخلت بسير هياكل الدولة وتدهورت بسببها ظروف حياة السكان كانت سببا كبيرا لتفاقم الفساد في بوروندي.

لكن ما يمكن أن ينتقد به هذا الطرح هو أن عدم وجود أزمة لا يعني بالضرورة عدم وجود الفساد وإنما تكون الأزمة سببا في كشفه ومتابعته، وهو ما يعني أن الفساد كان أحد الأسباب التي أدت إلى حدوثها، وهو ما يجعل هذا الطرح يحمل في طياته ما يعارضه. ولكن من المقبول التسليم أن ظروف عدم الاستقرار التي تصحب الأزمات عادة ما تشكل ظروفا مواتيه للنهب واستغلال السلطة وتحصيل الرشاوى وتجاوز القانون، أي تفاقم الفساد بتعبير آخر، وليس بداية نشوئه مع بداية الأزمة بالضرورة.

وجانب آخر لانتقاد هذا الطرح، أنه في كثير من الدول – لاسيما دول العالم الثالث- أدت ممارسات الفساد إلى ظهور ظروف اقتصادية غير مواتية زرعت القلاقل الاجتماعية والصراعات داخل المجتمع. ويشير Abdoulaye Bio-Tchané إلى أن الديكتاتوريات في إفريقيا أدت إلى تشكيل حكومات للنهب، وتشجيع الفساد باستخلاص الريع أو الإثراء بالابتزاز على حساب المجتمع، وكانت النتيجة هي تقويض التنمية الاقتصادية.[2]

ويعني هذا أن ما وقع فيه سكان القارة الإفريقية من مشاكل اقتصادية يرجع في أحد أهم جوانبه إلى الفساد الذي تسبب في انتشاره ممارسات الأنظمة السياسية، حيث تعدى من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وأصبحت السياسة هي الطريق السريع إلى الثراء، وظهر الفساد في القطاع الخاص في صور شتى كالمساهمات

---

[1] Mathias Kinzero, les crises économiques comme une cause de la corruption, Ethique et Société, Revue de réflexion morale, sur site : http://res.bi/fr/content/les-crises-economiques-comme-une-cause-de-la-corruption.

[2] Abdoulaye Bio-Tchané et Etienne B. Yhone, Afrique : les ingrédients manquants, Finance et Développement, magasine trimestriel du FMI, volume 44, n° 4, Déc 2007, p : 45.

غير المشروعة في الحملات الانتخابية، والرشاوى المقدمة للموظفين الحكوميين مقابل الحصول على محاباة في تطبيق القوانين.[1]

وهذا ما يفسر أن المشاكل الاجتماعية التي تكون في كثير من الأحيان دافعا إلى عدم الاستقرار وبروز النزاعات (ولادة الأزمات) سببها الأول الفساد وسوء التسيير الذي يطبع أنظمة الحكم، سواء في الدول الإفريقية كما أشرنا، أو البلدان العربية، حيث تشير كثير من التحليلات إلى أن سخط الشباب الذي تسبب في قيام ثورات الربيع العربي في تونس وليبيا ومصر واليمن مرجعه إلى عدم الرضى عن أداء الأنظمة السياسية في تحقيق ظروف معيشية لائقة للأفراد، وأيضا إلى انتشار الفساد الذي سبب أزمة البطالة والفقر وكبت الحريات وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

2-III الفساد سبب لحدوث الأزمات، الوجه الآخر للعلاقة

إن الوجه الآخر لعلاقة الفساد بالأزمات يتلخص في الطرح المقابل للطرح السابق، بعبارة أخرى فإن الفساد هو الباعث الحثيث على حدوث الأزمات. ومما يدعم هذا الطرح أن العديد من البلدان التي عرفت أزمات اقتصادية أو سياسية في الآونة الأخيرة اتسمت بانتشار الفساد فيها قبل حدوث الأزمة، كما هو الحال في الأزمة التي ضربت اليونان والتي ترجع في أهم أسبابها إلى تفشي الفساد في هذا البلد بشكل مريع.

وفي دراسة حول الأزمة التي شهدتها كوت ديفوار قادها الباحث FRANCOIS roubaud في مدينة أبيجان Abidjan من أجل معرفة آراء السكان حول أهم الجوانب المرتبطة بالأزمة (الظروف المعيشية، الديمقراطية، الحكم الراشد، القيم، الانتماء العرقي ...) وأي هذه الجوانب كان له التأثير البارز في الأزمة، توصل الباحث إلى أنه في فجر اندلاع الأزمة التي ضربت أبيجان في 19 سبتمبر 2002 كان أغلبية السكان يعانون من ظروف معيشية صعبة، وقد عبر ثلثي السكان عن معاناتهم من صعوبات مالية كبيرة، وأن ثلاث أرباع العائلات عبرت عن أنها لا تستطيع إكمال مصاريف الشهر إلا بصعوبة كبيرة، ويرجع ذلك إلى عدم استقرار الدخول حيث اعتبر 43% من المستجوبين أن مواردهم غير مستقرة بشكل كبير، و 42% منهم اعتبروا أن مواردهم ضعيفة الاستقرار.[2] ولقد بينت الدراسة أن الظروف الاقتصادية العامة التي عرفتها أبيجان قبل اندلاع الأزمة هي في رأي ثلثي المستجوبين متدهورة.

وإذا كان الباحث قد توصل إلى نتيجة تدعم أن الظروف السياسية وليست الأزمة الاقتصادية هي التي كانت وراء النزاع الذي عرفته مدينة أبيجان الإيفوارية،[3] فإن من أهم ما بينته الدراسة أن الوضعية التي عرفتها أبيجان قبل اندلاع الأزمة تميزت بانتشار الفساد وغياب الحكم الراشد، حيث يرى نصف السكان أن الإدارة تُسير بشكل سيء، وعبر 95% منهم أن المشكل الأول الذي يحتل الصدارة هو مشكل انتشار الفساد الذي يقف وراء انسداد الإدارة وفقدان ثقة الأفراد فيها.

وما شهدته بعض البلدان العربية من ثورات تحت مسمى "الربيع العربي" مثال آخر داعم لهذا الطرح، حيث تشير الدراسات إلى أن أهم سبب كامن وراءها كان فشل الأنظمة الحاكمة في تحقيق تنمية عادلة تحقق تطلعات الأفراد، وذلك بسبب انتشار الفساد وتبديد المال العام.

ومهما تعددت مطالب المحتجين في ثورات الربيع العربي من بلد لآخر أو داخل البلد الواحد فإن القاسم المشترك بينها هو الدعوة إلى وقف الفساد ومحاربته، ومعاقبة المتورطين فيه، وتنفيذ إصلاح سياسي يسمح بإقامة حكم راشد يدعم إقامة مؤسسات تستأصل الفساد وتعمل على مراقبته. ذلك أن القيام بالإصلاحات الاقتصادية بمنأى عن الإصلاحات السياسية وهو ما سمي بمنهج "الخبز قبل الحرية" لم يؤد إلى تحقيق نمو شامل بل بالعكس إلى أدى تركز ثمرات الإصلاح في يد نخبة قليلة من المجتمع استعملت آليات الفساد (التجاوزات باستخدام صلاحيات المناصب أو المحاباة أو الرشاوى مع الإفلات من العقاب...) لتعظيم منافعها، كل ذلك في ظل عدم وجود برلمانات قوية تمارس عمليات الرقابة الملائمة، بل إن النخبة في العالم العربي ترى أن البرلمانات العربية ليست شريكا فاعلا في الإصلاحات الاقتصادية بسبب أن القوانين الانتخابية في البلدان

---

[1] IBID, p : 47.

[2] François Roubaud, la crise vue d'en bas à Abidjan : Ethnicité, Gouvernance et Démocratie, revue Afrique contemporaine, 2003/2, n° 206, p : 60.

[3] قام الباحث بمقابلة آراء المستجوبين بالوضعية الاقتصادية التي عرفتها أبيجان قبل الأزمة ولاحظ أن النظرة السلبية التي عبر عنها السكان لا تدعمها معطيات الاقتصاد الكلي التي تشير إلى تحسن النمو الاقتصادي واستقرار البطالة وارتفاع الأجور، مع تحسن أداء القطاع الخاص، وارتفاع معدلات التمدرس، وزيادة مشاريع البنية التحتية. انظر:

- François Roubaud, op cit, pp : 61-63.

العربية عملت على إنتاج برلمانات ضعيفة هيكليا تعتمد على السلطة التنفيذية وتخضع لها ولا تستطيع معارضة سياستها.[1]

وطبقا لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية فإن ترتيب مصر –كمثال عن بلدان الربيع العربي- انخفض من 70 إلى 98 بين 2003 و2010 أي قبل الثورة مباشرة.[2]

وحسب تقرير للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فإن الاقتصاد المصري الذي حقق مستويات أداء كلية جيدة قبل الأزمة عام بتخطي نسبة النمو عامي 2007-2008 سقف 7%، واستقرار معدل التضخم الكلي في النصف الأول من سنة 2010 نسبيا، مع كون الاستهلاك المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد بنسبة تتجاوز في الغالب 75%، مدعوما بالاستثمار والصادرات، بالإضافة إلى تحقيق الاقتصاد ارتفاعا في نسبة الإيرادات من العملة الأجنبية، إلا أن هذه المؤشرات الإيجابية، وحسب ذات التقرير، ترافقت مع عدم كفاية التعليم، والجمود الهيكلي في سوق العمل، مما أدى إلى تباطؤ نمو التشغيل، فارتفعت معدلات البطالة، وساءت الأحوال الاجتماعية للسكان، وارتفعت معدلات عدم المساواة في الدخل، ومعدلات الفقر، وذلك بسبب غياب إطار للعمل التنظيمي والافتقار إلى مؤسسات سليمة مما أدى إلى زيادة الفساد وحال دون وصول المكاسب الاقتصادية إلى القاعدة العريضة من الشعب.[3]

وبالرجوع إلى تقارير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد في العالم نلاحظ أنه وطيلة الفترة التي سبقت ثورات الربيع العربي فإن أغلب البلدان المعنية بهذه الثورات احتلت تصنيفا متدنيا جدا على مؤشر مدركات الفساد(*)، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 01: ترتيب بعض الدول العربي التي عرفت ثورات حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة 2007-2010

البلد	2007		2008		2009		2010	
	الترتيب من 179 دولة	**قيمة المؤشر**	**الترتيب من 180 دولة**	**قيمة المؤشر**	**الترتيب من 180 دولة**	**قيمة المؤشر**	**الترتيب من 178 دولة**	**قيمة المؤشر**
مصر	105	2.9	115	2.8	111	2.8	98	3.1
ليبيا	131	2.5	126	2.6	130	2.5	146	2.2
اليمن	131	2.5	141	2.3	154	2.1	146	2.2
سوريا	138	2.4	147	2.1	126	2.6	127	2.5

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية على موقعها *http://www.transparency.org*

إن الإصلاحات التي قامت بها الحكومات العربية – وفي مقدمتها تونس ومصر - في التسعينات بعد خروجها من "عقد التنمية المفقود" في الثمانينات استهدفت معالجة الركود في الدخل الفردي، ومجابهة الأعباء المالية وتدهور نمو الإنتاجية والقدرة التنافسية، وهي وإن كانت حققت بعد النتائج على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية كخفض التضخم والمديونية، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في المتوسط إلى 5% ما بين 2000 و2010، إلا أنها أغفلت جانبا مهما وهو آثار الإصلاحات على الأفراد من الجانب الاجتماعي، ومطالبات الأفراد بنظم حوكمة تقوم على المساءلة من أجل مجابهة الفساد، وبين 2000 و 2011 جمعت المنطقة العربية بين أمرين مقلقين هما: أدنى معدلات للدخل الفردي (رغم التحسن المحقق بفعل الإصلاحات) وأدنى معدلات المشاركة بالرأي والمساءلة.[4]

---

[1] Marwan Muasher, Pas de pain sans liberté, Finance et Développement, magasine trimestriel du FMI, volume 50, n° 1, Mars 2013, p : 15.

[2] IBID, p : 15.

[3] بن سانية عبد الرحمان، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي: الاقتصاد المصري نموذجا، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 18، 2013، ص: 143 .

(*) تتراوح قيمة هذا المؤشر من 0 (فاسد جدا) إلى 10 (بلد خال من الفساد تماما) وذلك قبل 2012 حيث انطلاقا من هذه السنة اعتمد تقرير مدركات الفساد السلم 0 (فساد كبير جدا) إلى 100 (بلد نظيف من الفساد تماما).

[4] Nada al-Nashif et Zafiris Tzannatos, Finance et Développement, magasine trimestriel du FMI, volume 50, n° 1, Mars 2013, pp : 18-19.

إن تحليل العلاقة بين الفساد وحدوث الأزمات يدفع إلى الاستنتاج إلى أن هذه العلاقة لا تسير حتما في اتجاه واحد، بل هي علاقة تبادلية تسير في الاتجاهين بشكل يجعل كلا المتغيرين سببا ونتيجة في الآن ذاته، فكلما استشرى الفساد في الدولة كلما أدى إلى نهب المال العام وإثراء طبقة قليلة تستفيد من الفساد الذي وظفت آلياته لخدمة مصالحها، وبالمقابل تحمل الطبقة العريضة من المجتمع تبعات البطالة والفقر وتدهور الظروف المعيشية، وهذا ما يؤدي إلى بوادر سخط واستياء اجتماعي يدفع إلى حالات عدم استقرار (أزمة). وبالمقابل فإن مرور الدولة بأزمة اقتصادية أو سياسية يخلق جوا مناسبا لانتشار ممارسات الفساد وتفاقمها بسبب استغلال الظروف والنفوذ لتجاوز القانون، وبسبب غياب الرقابة وتفشي سياسة اللاعقاب من جهة، وبحث الأفراد المتضررين من الأزمة عن كل طريق يمكنهم من الحصول على دخل ولو كان غير مشروع أو دفعوا رشاوى في سبيل الحصول عليه، من جهة أخرى.

IV. الدول العربية وخطر انتشار الفساد

- إن الدول العربية إزاء الفساد لا تشذ عن الحالة العامة التي تشهدها الدول النامية التي تعتبر فئة منها، وحسب البنك الدولي، يتراوح ما يُسرق من أموال من البلدان النامية سنويا بين 20 و40 مليار دولار (بين 16.2 و32.4 مليار يورو)، وذلك من خلال الرشوة والاختلاس وممارسات الفساد. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه بهذه المليارات العشرين يمكن للبلدان النامية أن تمول بناء طرق مزدوجة الاتجاه بطول 48 ألف كيلو متر، أو تقديم علاج ممتاز لنحو 120 مليون شخص مصابين بالإيدز على مدى عام كامل، أو تركيب نحو 50 مليون وصلة مياه للمنازل. لذلك دعا البنك الدولي والحكومة السويسرية بمناسبة مؤتمر"لا ملاذات آمنة: المنتدى العالمي لاسترداد الأصول المسروقة والتنمية" والذي عقد في الفترة من 8 إلى 9 يونيو/حزيران 2010 في باريس إلى القيام بتحرك منسق ضد نهب ثروات البلدان النامية، حيث أن الكثير من الأموال التي تنهب من تلك البلدان تجد ملاذا آمنا في المراكز المالية العالمية، ويسهم الفشل في كبح جماح هذه التدفقات الإجرامية ووقفها في إفقار أشد بلدان العالم فقرا. وقد ركز المنتدى العالمي على تنفيذ مبادرة استرداد الأموال المسروقة STAR وهي علاقة شراكة بين البنك الدولي وحكومة سويسرا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC. [1]
- شهدت المنطقة العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، تدفقا هائلا للأموال الناجمة عن ارتفاع إنتاج النفط وارتفاع أسعاره نتيجة تزايد الحاجة إلى استخدامه لتوليد الطاقة، ولكن المؤسف أن نتائج الطفرة النفطية ترافقت بخطر انتشار "ثقافة الفساد" التي كانت ولا تزال ذات الأثر الأبعد في عملية التنمية، وذلك عن طريق الاستيلاء غير المشروع على أموال كان يجب تخصيصها لعملية التنمية. وتقدر بعض حسابات الدخل القومي أن المتراكم من إجمالي الدخل القومي العربي للنصف الأخير من القرن العشرين (1950-2000) بنحو 3 تريليون دولار، ويقدّر ما صرف على التسليح من هذا المبلغ بحدود ألف مليار دولار، أما عملية إعمار البنى التحتية، وما خصص للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، فقد استهلك بحدود ألف مليار دولار أيضاً خلال الفترة ذاتها، أما الألف مليار الثالثة فيقدر أنها ذهبت إلى أشخاص ومؤسسات عملوا وسَعَوا من أجل (تسهيل وتيسير) العمليات والأعمال المطلوبة للشقين الأولين، وهو ما يعني -إن صحت هذه الأرقام- بأن ثلث ثروة الأمة نهب وحجب عن مشروعات التنمية نتيجة للفساد.[2]
- وجاء في نص الكلمة التي ألقاها الأمين العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد في افتتاح المؤتمر الحادي عشر للمنظمة العربية للتنمية الإدارية تحت شعار "نحو استراتجية عربية لمكافحة الفساد" بالقاهرة ما بين 3و5 تموز 2010 الإشارة إلى ما تم اعتباره صفقة العصر، وهي صفقة أدت إلى تكوين ثروات وتراكم أموال دون وجه حق، وتتعلق بصفقة "اليمامة" الهادفة إلى تجهيز مواد وأنظمة متطورة عسكرية، وتدريبات بشرية تقنية، من قبل شركة عالمية بريطانية كبرى متخصصة في السلاح والتسليح إلى دولة عربية. بلغت قيمة هذه الصفقة حسب آخر تقدير حوالي 43 بليون باوند إسترليني، مع زيادة إضافية في قيمة التجهيزات والخدمات لهذه الصفقة تقدر بحوالي 40 بليون باوند للسنوات القادمة، وخضعت هذه الصفقة إلى إجراءات وملاحقات قانونية في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة بتُهم فساد واستغلال السلطة ودفع رشاوى

---

[1] موقع البنك الدولي على الصفحة:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22610970~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html (05/01/2012)

[2] منير الحمش، مرجع سابق، ص ص: 35-36.

إلى مسئولين تقدر قيمتها بعدة بلايين من الباوندات، مما تطلب تدخل رئيس الحكومة البريطانية لوقف التحقيق معللاً ذلك "بأسباب تتعلق بأمن الدولة".[1]

- وبالاعتماد على مؤشر مدركات الفساد لسنة 2014، وهو مؤشر يقيس درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العامين والسياسيين، وتتراوح قيمة تصنيفاته من 100 (الأقل فسادا) إلى صفر (الأكثر فسادا)، وهو يعتمد بالأساس على مسوحات تقيس مدارك السكان المحليين والوافدين ورجال الأعمال والأكاديميين ومحللي المخاطر، نجد أن ثلث الدول العربية تقع في ذيل الترتيب حيث جائت الصومال في المرتبة الأخيرة (المرتبة 174) بأدنى قيمة لمؤشر مدركات الفساد في العالم لسنة 2014 (8 من 100)، كما نجد في ذيل الترتيب السودان (المرتبة 173 عالميا)، جنوب السودان (المرتبة 171 عالميا)، العراق (المرتبة 170)، ولم تحصل سوى دولتين عربيتين على مراتب متقدمة سوى الإمارات العربية المتحدة (المرتبة 25 عالميا) تليها دولة قطر.(انظر الجدول رقم 02)

وعلى ما يقال من تحفظات حول طريقة حساب هذا المؤشر، إذْ يعاني من القصور بسبب اعتماده على عدد محدود من المسوحات وعلى الانطباعات الشخصية، فإن حقيقة الفساد الموجود في الدول العربية أكبر بكثير من لغة الأرقام، ويرى البعض أن الدرجات المرتفعة نسبيا التي حصلت عليها بعض دول الخليج على مؤشر مدركات الفساد خلال مقارنة بباقي الدول العربية لا تعبر بالضرورة عن تدني الفساد فيها، لاسيما أنها تفتقر إلى آليات المساءلة الخارجية، إضافة إلى ضعف آليات المساءلة الداخلية طبقا لتقرير البنك الدولي، ويرى البعض الآخر أن تفوق دول الخليج يرجع إلى فاعليتها في التستر على ممارسات الفساد، وعدم قدرة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني على الكشف عنها، مقارنة بدول عربية أخرى مثل الجزائر ولبنان التي تتمتع فيها وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني بهامش أكبر من الحرية.[2]

الجدول رقم 02: ترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد (CPI) لسنة 2014

البلد	قيمة مؤشر CPI	الترتيب عالميا
الإمارات العربية المتحدة	70	25
قطر	69	26
البحرين	49	55
الأردن	49	55
العربية السعودية	49	55
عمان	45	64
الكويت	44	67
تونس	40	79
المغرب	39	80
مصر	37	94
الجزائر	36	100
جيبوتي	34	107
موريتانيا	30	124
جزر القمر	26	142
لبنان	27	136
سوريا	20	159
اليمن	19	161
ليبيا	18	166
العراق	16	170
السودان	11	173
الصومال	8	174

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية على موقعها *http://www.transparency.org*

---

[1] عامر خياط، مكافحة الفساد: الإشكاليات والمعوقات والفجوات ، من الموقع:
www.arabanticorruption.org/images/dr.khayat1.doc

[2] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص: 112-113.

V. تحديات مواجهة الفساد في الدول العربية:

إن مكافحة خطر الفساد كأهم جانب من جوانب الحكم الراشد يفرض على الدول النامية العديد من التحديات لمواجهته ومن هذه التحديات: [1]

- توفير البيئة المناسبة، خصوصا مع تداخل المحلي والإقليمي والدولي وتشابك الروابط بينها.
- الآليات الكفيلة بتمكين المجتمع من ممارسة حقه في تطبيق مبادئ الحكم الراشد وهي المشاركة والشفافية والمساءلة والعدالة والإنصاف. فصندوق الاقتراع مثلا كآلية للمشاركة لا يمكن أن يكون فعالا ومعبرا عن اختيار الشعب في ظل ممارسات سلبية -مهما كان شكلها أو مصدرها- تؤثر على نزاهة العملية الانتخابية.
- الإدارة الديمقراطية -وركيزتها المواطنة- للعلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد، لأنه في غياب ذلك تتحول الانتخابات إلى ما يشبه التعداد الطائفي أو العرقي أو المذهبي الذي لا مكان فيه للبرامج والرؤى، بل يفسح المجال فيه لكل أنواع التدخلات الخارجية. وحين تسود الاعتبارات الطائفية والعرقية والمذهبية التي تختبئ خلفها مصالح محلية وخارجية، لا تسقط القيمة الديمقراطية التي يقوم عليها مبدأ المشاركة فحسب، بل تسقط أيضاً الشفافية (ومعها المساءلة أيضاً)، وتتراجع أمام العصبيات التي تحمي الفاسدين وتصور أي محاسبة لهم كأنها اعتداء على الجماعة التي تنتمي إليها، كما يتراجع أمام هذه الاعتبارات مبدأ الكفاءة في اختيار الأشخاص المؤهلين لإدارة رشيدة لموارد المجتمع والدولة، لأن المقياس يصبح الولاء لا الكفاءة، وخدمة الحاكم الفرد أو الجماعة المتنفذة لا خدمة الصالح العام .
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، لأن الملاحظ أن واقع هذه المنظمات التي تعتبر الضلع الثاني في الحكم الراشد حسب تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، يشير إلى أنها أصبحت إما واجهات للسلطة تنفذ توجيهاتها وتعليماتها فتفقد روح المبادرة والقدرة على المشاركة والمراقبة والمحاسبة، أو أنها مرتبطة بأجندات مصادر التمويل الأجنبية التي تسعى لتحقيق مخططات خارجية معينة.
- تفعيل دور القطاع الخاص كضلع ثالث في الحكم الراشد بشكل لا يجعل معادلة الحكم تقوم على: سلطة تسعى لتكديس الثروة، وأصحاب ثروة يسعون للإمساك بالسلطة، وبشكل لا يضر بمصالح الطبقات الوسطى والفقيرة، جراء النظرة الليبرالية المعولمة التي تحد من مؤسسات القطاع العام في المجال الاقتصادي.
- ولعله من بين الأدوات التي أثبتت التجربة فعاليتها في محاربة الرشوة وتعزيز الحكم الراشد إنشاء هيئة عمومية ذات مصداقية وشفافية وشجاعة، تُكلف بكشف عمليات الرشوة، ويُفرض احترامها على الجميع، وتمتلك استقلالية عن الضغوطات السياسية. وقد بيّنت دراسة حديثة لكل من Peter Rooke و Michael Weihen (عضوان بمنظمة الشفافية الدولية) حول مكافحة الرشوة في برامج التنمية بهونغ كونغ، شملت برنامج بناء مطار هونغ كونغ، وبرامج السكك الحديدية والطرق السريعة، وإنشاء جسر معلق، ونفق تحت الميناء البحري، وقدرت تكلفتها بما يتجاوز 160 مليار دولار (هونغ كونغ)، أن هذه المشاريع كلها خالية فعلا من أية عمليات رشوة نظرا لعدة أسباب منها:[2]

- صرامة قانون مكافحة الرشوة، وقوة اللجنة المستقلة لمكافحة الرشوة ICAC التي تتمتع بسلطات قانونية واسعة، وتضم حوالي 1350 متخصصا.
- القواعد الواضحة، والرقابة الفعالة التي تحكم: عمليات الدفع لخدمات الاستشارة ومؤسسات البناء والتجهيز، مراقبة تنفيذ العقود، والتزام المسؤولية من طرف أعوان الدولة مثلهم مثل المقاولين.
- إنشاء هيئات خاصة في إطار البرنامج التنموي، مثل مكتب تنسيق مشاريع المطار الجديد، تضم فوجا مكلفا بحل النزاعات، ولجنة انتقاء التقنيين.
- شروط العمل المناسبة لاسيما في جانب الأجور، وروح الخدمة لدى المسؤولين.

الخاتمة

---

[1] أنظر معن بشور " التحديات التي تواجه الحكم الرشيد" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 377 تموز /يوليو 2010، ص ص: 122-128.

[2] Jeremy Pop et Frank Vogl, comment muscler les agences de lutte contre la corruption, Finance te Développement, FMI, v.37 ,n° 2, juin 2000, p : 7.

لقد حاول هذا البحث دراسة جانب مهم من الجوانب المؤثرة في الأزمات وهو الفساد الذي بات يشكل هاجسا دوليا بسبب الانتشار الكبير الذي عرفه والحجم الكبير أيضا الذي بلغه، حيث أصبح حجرة عثرة أمام تحقيق برامج التنمية، ومنفذ هدر للأموال التي ترصد لمكافحة الفقر والبطالة كقضية أساسية تستهدفها تلك البرامج. ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- إن العلاقة بين الفساد وحدوث الأزمات لا يمكن حصرها في اتجاه واحد، بل هي علاقة تبادلية تجعل كلا المتغيرين سببا ونتيجة في الآن ذاته، فكما أن الأزمات تساهم في تفاقم الفساد، فإن الفساد سبب قوي يدفع المجتمع إلى حالات عدم الاستقرار والدخول في أزمات سياسية واجتماعية.
- إن مجموعة الدول العربية تعتبر من الدول التي تحتل مراتب خطيرة متقدمة في انتشار الفساد وغياب الحكم الراشد، وتستنزف ممارسات الفساد في هذه البلدان موارد هامة كانت كافية لتحقيق التنمية فيها وتقليل الفقر لو وجهت الوجهة الصحيحة التي تخدم المجتمع ولم يحصرها الفساد في يد فئات قليلة تثري على حساب بؤس غالبية أفراد المجتمع. وإن ثورات الربيع العربي تعتبر في أحد أهم مظاهرها سخطا شعبيا على ضعف الأنظمة الحاكمة في محاربة الفساد وإرساء آليات الحوكمة الضرورية لمراقبته واستئصاله.
- إن تحدي مواجهة الفساد في العالم العربي يتطلب الأخذ بمجموعة من التدابير المتكاملة كالتغيير المؤسسي، وتفعيل هيئات المجتمع المدني، والعمل على تحقيق ريادة القطاع الخاص بشكل يضمن التوازن بين السلطة والمال ومحاربة الفقر.

****

مراجع البحث

➢ **باللغة العربية**

- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، أعمال مؤتمرات عام 2008، طبع سنة 2008
- أيمن طه حسن أحمد، المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية بنابلس، 2008
- بن سانية عبد الرحمان، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي: الاقتصاد المصري نموذجا، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 18، 2013
- تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت عنوان: إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة" ، الطبعة العربية، دار ساقي، لبنان، 2004
- رمزي محمود حامد ردايدة، أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، رسالة ماجستير في تخصص علوم سياسية/اقتصاد سياسي دولي، جامعة اليرموك-الأردن، (غ م)، 2006
- لمياء محمد أحمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2002
- منير الحمش، الاقتصاد السياسي: الفساد-الإصلاح-التنمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006
- معن بشور " التحديات التي تواجه الحكم الرشيد" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 377 تموز /يوليو 2010
- عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد: دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 49، ربيع 2009
- عدوان شارل، تعريب لفظة governance ، مجلة إدارة الحكم : أخبار وأفكار، نشرة إخبارية إلكترونية شهرية تصدر عن مكتب نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجلّد1 ، نوفمبر 2007

➢ **باللغات الأخرى**

- Abdoulaye Bio-Tchané et Etienne B. Yhone, Afrique : les ingrédients manquants, Finance et Développement, magasine trimestriel du FMI, volume 44, n° 4, Déc 2007
- Brahim Lakhlef, la bonne gouvernance, dar El-Khaldounia, Alger,2006
- François Roubaud, la crise vue d'en bas à Abidjan : Ethnicité, Gouvernance et Démocratie, revue Afrique contemporaine, 2003/2, n° 206
- Mathias Kinzero, les crises économiques comme une cause de la corruption, Ethique et Société, Revue de réflexion morale, sur site : http://res.bi/fr/content/les-crises-economiques-comme-une-cause-de-la-corruption.
- Marwan Muasher, Pas de pain sans liberté, Finance et Développement, magasine trimestriel du FMI, volume 50, n° 1, Mars 2013
- Nada al-Nashif et Zafiris Tzannatos, Finance et Développement, magasine trimestriel du FMI, volume 50, n° 1, Mars 2013

- The world bank, Africa development indicators: silent and lethal How quiet corruption undermines Africa's development efforts, 2010
- *William EASTERLY, les pays pauvres sont-ils condamnés à le rester ?, ed. groupe Eyrolles, Paris, 2008.*